الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-20

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

سجلت تراخي الأحزاب والقوائم المستقلة المترشحة في تطبيقه

سلطة الانتخابات تدعو للالتزام بالبروتوكول الصحي

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، منشطي الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر الجاري، إلى ضرورة التقيد باحترام البروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا، مشيرة إلى تراخ في التطبيق الصارم للبروتوكول الصحي لمكافحة انتشار فيروس كورونا من قبل الأحزاب والقوائم المستقلة المترشحة.

وأفاد بيان للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أول أمس، أنه "في إطار متابعة مجريات وسير الحملة الانتخابية لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر، لفت انتباه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تراخ في التطبيق الصارم للبروتوكول الصحي لمكافحة انتشار فيروس كورونا من قبل الأحزاب والقوائم المستقلة المترشحة، ما قد ينجر عنه من تبعات تمس بالصحة العمومية، خاصة في ظل مخاطر الموجة الرابعة لانتشار الفيروس".

وسهرا على سلامة المواطنات والمواطنين، تذكر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كافة المترشحين ضمن القوائم الحزبية و القوائم المستقلة والمشاركين في المهرجانات والتجمعات بمناسبة الحملة الانتخابية بضرورة التقيد باحترام البروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا، مؤكدة على ضرورة الالتزام بوضع الكمامات واحترام قواعد التباعد الجسدي وترك مسافة 1.5 متر بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب توفير منفذين بالقاعة : الأول يخصص للدخول والثاني للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد، بالإضافة إلى قياس درجة حرارة جميع الأشخاص المشاركين قبل دخولهم إلى القاعة وعدم المصافحة و العناق والتقبيل، وعدم التدافع ، خاصة أثناء الدخول والخروج أثناء التواجد بالقاعة، وعدم توزيع المشروبات أو المأكولات أثناء التجمع وتوفير الهلام المطهر للمشاركين.

وأيضا ضرورة التهوية الدائمة والمستمرة للقاعة بإبقاء الأبواب والنوافذ مفتوحة بصورة دائمة وتنظيف القاعة بعد انتهاء الاجتماع و احترام مسافة الأمان المحددة بمترين بين الصف الأول للمشاركين ومنصة المتدخلين وتطهير أجهزة مكبرات الصوت بعد كل مداخلة.

و من جانبهم، يؤكد المختصون على ضرورة التقيد بتدابير الوقاية من كورونا والتوجه للتلقيح، خصوصا مع التهاون والتراخي الموجود من قبل العديد من المواطنين وعدم احترام البروتوكولات الصحية، و شدد رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث البروفيسور مصطفى خياطي، في تصريح للنصر، أمس، على ضرورة احترام الإجراءات الوقائية من قبل المترشحين للانتخابات المحلية، خلال الأيام المتبقية من الحملة الانتخابية وأيضا خلال يوم الانتخاب، لأنهم هم من يعطون المثل -كما أضاف-.

واعتبر البروفيسور مصطفى خياطي، أن هناك تذبذبا فيما يخص الحالة الوبائية اليوم في الجزائر ، حيث تم تسجيل ارتفاع وانخفاض في عدد الاصابات ، وقال إننا لا ندري بؤر هذه الحالات، داعيا إلى ضرورة التوجه لتلقي اللقاح المضاد لكورونا، خاصة الفئات الأكثر تعرضا للحالات الخطرة ، كبار السن، وأصحاب الأمراض المزمنة لحماية أنفسهم وعائلاتهم.

وللتذكير، كان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، قد أشار إلى تسجيل بعض الخروقات خلال الأسبوع الأول من الحملة ومنها ما يخص عدم احترام البروتوكول الصحي لمواجهة فيروس كورونا.

وقد تم التوقيع في وقت سابق، على بروتوكول صحي للوقاية من فيروس كورونا بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الصحة، تحسبا لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر الجاري.

مراد - ح

الشروق

توقع ديناميكية جديدة عقب محليات 27 نوفمبر

حمزاوي: نحو وضع آليات لتفعيل أدوار المجتمع المدني محليا

ق. و

أكد أن رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، عبد الرحمان حمزاوي أن الحركة الجمعوية تعد "دعامة أساسية" للتنمية المحلية وسيعول عليها في المرحلة المقبلة لتحقيق نقلة نوعية في أداء مهامها عبر كافة المستويات باعتباره "شريكا حقيقيا" في تسيير المجالس المنتخبة.

وفي هذا الصدد، أوضح حمزاوي لوكالة الأنباء الجزائرية أن المجتمع المدني "أصبح يحظى اليوم بمكانة هامة في الساحة الوطنية"، مذكرا بالتعديل الدستوري الأخير الذي عزز دوره ومهامه كشريك أساسي في التنمية المحلية وبناء الجزائر الجديدة، وذلك تجسيدا للإرادة السياسية للسلطات العليا في البلاد وعلى رأسها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون. ولهذا الغرض، أبرز نفس المسؤول أنه يتوقع تسجيل "ديناميكية جديدة" في المجالس المنتخبة عقب محليات 27 نوفمبر الجاري، لاسيما من خلال وضع آليات ترمي إلى تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز مكانته بصفته "فاعلا حقيقيا" في تسيير الشأن المحلي.

وحسب حمزاوي، فإنه ينتظر من الآليات الجديدة تفعيل دور المجتمع المدني لجعله "قوة اقتراح حقيقية" على المستوى المحلي عن طريق المساهمة في بلورة تصورات وتقديم اقتراحات حول مختلف برامج التنمية المحلية، إلى جانب المساهمة في برمجة المشاريع ومراقبة مدى تنفيذها.

وأشار إلى وجود "مبادرات عديدة ومشاريع بناءة" للحركة الجمعوية من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ونقل الانشغالات اليومية للمواطن في شتى المجالات، لاسيما منها البيئة، السكن، الصحة، الشغل وغيرها من المسائل التي يمكن للجمعيات التدخل فيها، علاوة على دورها في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وفي تعزيز الوحدة الوطنية.

وشدد حمزاوي على ضرورة تأطير المبادرات الشبانية الموجهة لفائدة المواطن ضمن حركة جمعوية لبلورة هذه النشاطات والمبادرات بغية تنظيمها حتى تساهم بصفة فعالة في خدمة المجتمع.

المترشحون ملزمون باحترام إجراءات كورونا

وليد.ل

جددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها الخميس، دعوتها لمنشطي الحملة الانتخابية تحسبا لمحليات 27 نوفمبر الجاري، بضرورة التقيد باحترام البروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا.

وأوضح البيان أنه "في إطار مجريات وسير الحملة الانتخابية لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر، لفت انتباه السلطة تراخ في التطبيق الصارم للبرتوكول الصحي لمكافحة انتشار فيروس كورونا من قبل الأحزاب والقوائم المستقلة المترشحة لهذا الموعد، ما قد ينجر عنه من تبعات تمس بالصحة العمومية، خاصة في ظل مخاطر الموجة الرابعة لانتشار الفيروس.

وسهرا على سلامة المواطنات والمواطنين، تذكر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كافة المترشحين والمشاركين في المهرجانات والتجمعات بمناسبة الحملة الانتخابية بضرورة التقيد باحترام البرتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا، وذلك بالالتزام بالإجراءات المعمول بها في هذا الخصوص".

بروتوكول صحي صارم في المحليات

جددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها أمس، دعوتها لمنشطي الحملة الانتخابية تحسبا لمحليات 27 نوفمبر الجاري، بضرورة التقيد باحترام بالبروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا. وأوضح البيان أنه "في اطار مجريات وسير الحملة الانتخابية لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر، لفت انتباه السلطة تراخ في التطبيق الصارم للبرتوكول الصحي لمكافحة انتشار فيروس كورونا من قبل الاحزاب والقوائم المستقلة المترشحة لهذا الموعد، ما قد ينجر عنه من تبعات تمس بالصحة العمومية، خاصة في ظل مخاطر الموجة الرابعة لانتشار الفيروس". وسهرا على سلامة المواطنات والمواطنين, تذكر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كافة المترشحين والمشاركين في المهرجانات والتجمعات بمناسبة الحملة الانتخابية بضرورة "التقيد باحترام البرتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا، وذلك بالالتزام بالإجراءات المعمول بها في هذا الخصوص". كما أوصت بوضع الكمامات واحترام قواعد التباعد الجسدي وترك مسافة 1,5 متر بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة, إلى جانب توفير منفذين بالقاعة: الأول يخصص للدخول والثاني للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد, مع قياس درجة حرارة جميع الأشخاص المشاركين قبل دخولهم الى القاعة.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

المترشحون مطالبون باحترام البروتوكول الصحي

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، المترشحين لمحليات 27 نوفمبر، إلى التقييد الصارم بالبروتوكول الصحي الخاص بمواجهة تفشي كورونا، بعد التراخي الذي سجل في النشاطات الخاصة بالحملة وآثاره الوخيمة على الصحة العمومية، سيما في ظل مخاطر انتشار موجة رابعة للفيروس.

وذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها أول أمس الخميس، كافة المترشحين والمشاركين في المهرجانات والتجمعات بمناسبة الحملة الانتخابية بضرورة "التقيد باحترام البرتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار كورونا، وذلك بالالتزام بالإجراءات المعمول بها في هذا الخصوص". كما أوصت بوضع الكمامات واحترام قواعد التباعد الجسدي وترك مسافة 1,5 متر بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب توفير منفذين بالقاعة؛ الأول يخصص للدخول والثاني للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد، مع قياس درجة حرارة جميع الأشخاص المشاركين قبل دخولهم إلى القاعة.

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

سلطة الانتابات تحذر المترشحين

حذرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة لمحليات 27 نوفمبر الجاري، من تداعيات عدم احترام البروتوكول الصحي لمكافحة انتشار فيروس كورونا في ظل بوادر ظهور الموجة الرابعة، في تجمعاتها الشعبية.

وذكّرت سلطة الانتخابات، في بيان لها، المشاركين في الانتخابات المحلية بضرورة احترام البروتوكول والتقيد به لتفادي أي تبعات تضر الصحة العمومية. ودعت السلطة إلى ضرورة وضع الكمامة واحترام قواعد التباعد الجسدي، ترك مسافة 15 مترا بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وكذا توفير منفذين للقاعة مع قياس درجة حرارة جميع الأشخاص المشاركين قبل دخولهم إلى القاعة وعدم المصافحة والتدافع وتوزيع المشروبات أو المأكولات أثناء التجمع، مع توفير الهلام والمطهر للمشاركين وتهوية دائمة للقاعة وتنظيفها.

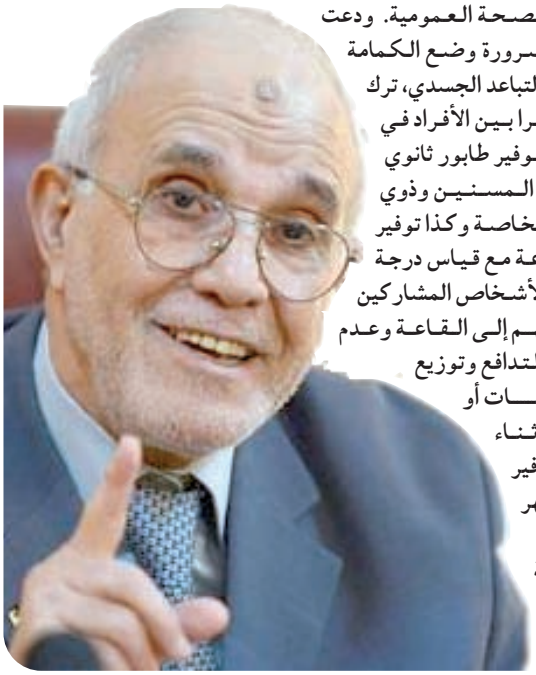

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أنشئت لسد ثغرات المجلس

الانتخابات والتشريع تحت مجهر المحكمة الدستورية

● بتأدية أعضاء المحكمة الدستورية اليمين الدستورية، أول أمس، تكون البنية المؤسساتية للبلاد قد شهدت ميلاد هيئة جديدة تؤدي مهام المجلس الدستوري، الذي كان الإطار القانوني لكل مسارات التغيير السياسي، إلى جانب دورها السياسي، تمارس المحكمة الرقابة على القوانين العضوية وتنظر في طعون النتائج المؤقتة للانتخابات بمختلف مستوياتها وأنواعها، كما أنها تعمل على تفسير القوانين، عملا بتعهدات والتزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الـ54.

ويأتي قرار إنشاء محكمة دستورية بموجب دستور 2020، عوضا للمجلس الدستوري الذي أظهر محدودية في استيعاب تناقضات الأزمة السياسية التي طرأت على البلاد بداية 2019، إثر إصرار محيط الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على المضي في عهدة خامسة، رغم متاعبه الصحية الواضحة، بينما قابلها الشارع بالرفض وباحتجاجات كبيرة، استطاعت إيقاف رئاسيات أفريل 2019 وتأجيلها إلى موعد لاحق.

وتختلف المحكمة الدستورية عن المحكمة العليا للدولة التي نص عليها كذلك دستور 2020 في مادته 177، والتي تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزير الأول، عندما يكونان يؤديان وظيفتهما وليس مستقيلين أو مقالين، غير أن هذه الهيئة لا تزال غير منصبة.

وتتمتع المحكمة الدستورية بالعديد من الصلاحيات لتكريس دولة الحق والقانون بمفهوم الشرعية الدستورية وضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، إلى جانب النظر في طعون النتائج المؤقتة للانتخابات والاستفتاء والإعلان عن النتائج النهائية. ويعد استحداث الهيئة الدستورية، خطوة لتكريس دولة الحق والقانون بمفهوم الشرعية الدستورية، عملا بتعهدات والتزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الـ54، وذلك بوصفها "مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور والسهر على ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية".

ويمكن للمحكمة الدستورية، "علاوة على الإعلان عن النتائج النهائية لكل العمليات الانتخابية، أن تتلقى إخطارات الدفع بعدم الدستورية، بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة"، حسب نص المادة 185 من الدستور.

أعضاء المحكمة الدستورية أدوا اليمين الدستورية أول أمس

وتمارس المحكمة سلطتها على المعاهدات والقوانين والتنظيمات، وفقا للمادة 190 من الدستور، من خلال النظر والفصل بقرار في مدى دستوريتها، كما تفصل أيضا بقرار في توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات.

وبالنسبة للعلاقات الوظيفية مع باقي الهيئات، "يسمح الدستور لرئيس الجمهورية بإخطار المحكمة وجوبا، بخصوص مطابقة القوانين العضوية للدستور، بعد أن يصادق عليها البرلمان بغرفتيه".

كما يمكن إخطار المحكمة من قبل رئيس مجلس الأمة أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو الوزير الأول حسب الحالة، أو من قبل 40 نائبا أو 25 عضوا بمجلس الأمة، وذلك بخصوص مدى دستورية القوانين العضوية.

وتتشكل الهيئة من 12 عضوا، 4 منهم يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة، بينما تنتخب المحكمة العليا عضوا واحدا من بين أعضائها، وينتخب مجلس الدولة عضوا واحدا من بين أعضائه، أما الأعضاء الستة الآخرون فينتخبون بالاقتراع من أساتذة القانون الدستوري، ويحدد رئيس الجمهورية شروط وكيفيات انتخاب هؤلاء الأعضاء، بحسب ما نقلت الوكالة.

وبما أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، كان قد وقع يوم الأربعاء الماضي على مراسيم رئاسية تتعلق بتعيين وتشكيل المحكمة الدستورية، فإنه عين رئيس المحكمة الدستورية لعهدة واحدة مدتها 6 سنوات، ويضطلع أعضاؤها بمهامهم مرة واحدة كل 6 سنوات، ويجدد نصف أعضائها كل 3 سنوات.

ويشترط في أعضاء تشكيلة المحكمة الدستورية، سواء المعينون أو المنتخبون، بلوغ سن 50 سنة كاملة يوم الانتخاب أو التعيين، والتمتع بخبرة لا تقل عن 20 سنة في القانون مع استفادة من تكوين في القانون الدستوري.

ويتعين على أعضاء المحكمة الدستورية، التوقف عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو أي تكليف بمهمة أو نشاط آخر أو أي مهنة حرة، بعد التعيين والانتخاب. وتتكون تشكيلة المحكمة من قبل المعينين من طرف رئيس الجمهورية وهم عمر بلحاج رئيسا، ليلى عسلاوي، بحري سعد الله، ومصباح مناس، إلى جانب الأعضاء المنتخبين وهم عن المحكمة العليا، جيلالي ميلودي وعن مجلس الدولة أمال الدين بولنوار. أما أساتذة القانون الدستوري، فهم فتيحة بن عبو، عبد الوهاب خريف، وعباس عمار، عبد الحفيظ أوسوكين، عمار بوضياف ومحمد بوفرطاس.

م.ف.عثماني

الجمهورية

في بيان للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات :

المترشحون ملزمون باحترام إجراءات الوقاية من فيروس كورونا

جددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها أول أمس دعوتها لمنشطي الحملة الانتخابية تحسبا لمحليات 27 نوفمبر الجاري، بضرورة التقيد باحترام بالبروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا.

وأوضح البيان أنه "في اطار مجريات وسير الحملة الانتخابية لانتخاب اعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر، لفت انتباه السلطة تراخ في التطبيق الصارم للبرتوكول الصحي لمكافحة انتشار فيروس كورونا من قبل الاحزاب والقوائم المستقلة المترشحة لهذا الموعد، ما قد ينجر عنه من تبعات تمس بالصحة العمومية، خاصة في ظل مخاطر الموجة الرابعة لانتشار الفيروس». وسهرا على سلامة المواطنات والمواطنين، تذكر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كافة المترشحين والمشاركين في المهرجانات والتجمعات بمناسبة الحملة الانتخابية بضرورة «التقيد باحترام البرتوكول الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس كورونا، وذلك بالالتزام بالإجراءات المعمول بها في هذا الخصوص».

كما أوصت بوضع الكمامات واحترام قواعد التباعد الجسدي وترك مسافة 1،5 متر بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب توفير منفذين بالقاعة : الأول يخصص للدخول والثاني للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد، مع قياس درجة حرارة جميع الأشخاص المشاركين قبل دخولهم الى القاعة.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

دعت إلى تفادي التصافح والتدافع وتوزيع المشروبات والمطويات أثناء التجمعات الانتخابية

السلطة المستقلة للانتخابات تحذّر الأحزاب والقوائم المستقلة.. يجب احترام «البروتوكول» الصحي

حذرت السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، من التهاون والتراخي الذي شهد من طرف الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة لمحليات 27 نوفمبر الجاري، في احترام «البروتوكول» الصحي خلال التجمعات الشعبية.

فيما شددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها، على ضرورة التقيد بـ«البروتوكول» الصحي المعتمد لمكافحة انتشار فيروس «كورونا»، داعية إلى وضع الكمامة واحترام قواعد التباعد الجسدي، ترك مسافة 1.5 متر بين الأفراد في الطوابير، مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأكدت السلطة على ضرورة توفير منفذين للقاعة، الأول يكون حصريا من أجل الدخول والثاني يكون مخصصا للخروج، مع احترام الاتجاه الوحيد، مع قياس درجة حرارة جميع الأشخاص المشاركين قبل دخولهم إلى القاعة وعدم المصافحة والتدافع وتوزيع المشروبات أو المأكولات أثناء التجمع مع توفير الهلام والمطهر للمشاركين وتهوية دائمة للقاعة وتنظيفها.

فيما دعت السلطة إلى عدم توزيع المطويات أو أي أشياء أخرى على الحاضرين، مع احترام مسافة الأمان المحددة بمترين بين الصف الأول للمشاركين ومنصة المتدخلين، وعدم وضع كراس زائدة عن العدد المسموح في القاعة، وترك كراس فارغة بين كرسيين مشغولين مع عدم تغيير الأماكن، وضرورة تطهير أجهزة تكبير الصوت بعد كل مداخلة.

للإشارة، فقد وقعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مع وزارة الصحة، «بروتوكول» صحي يخص الانتخابات المحلية، فيما أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، بأن تجربة «البروتوكول» الصحي ساهمت بشكل كبير في إنجاح الانتخابات واستكمال مسار الإصلاحات.

نسرين فليسي

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ANIE

Appel au respect du protocole sanitaire

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a réitéré, dans un communiqué, jeudi dernier, son appel aux animateurs de la campagne électorale, en prévision des locales du 27 novembre courant, quant à la nécessité de respecter le protocole sanitaire adopté, en vue de lutter contre la propagation du coronavirus. «Dans le cadre du déroulement de la campagne électorale, en vue de l'élection des Assemblées populaires de la commune et de wilaya (APC et APW), le 27 novembre, il a été donné à l'Anie de constater un relâchement dans l'application stricte du protocole sanitaire de lutte contre la propagation du coronavirus, par les partis et les listes indépendantes candidats à ce rendez-vous, ce qui pourrait être à l'origine de répercussions qui portent atteinte à la santé publique, notamment dans le contexte des dangers de la 4e vague de propagation du virus.» Ainsi, par souci de préserver l'intégrité des citoyens, l'Anie rappelle à l'adresse de l'ensemble des candidats et des participants aux meetings et aux rassemblements, à l'occasion de la campagne électorale, la nécessité de «respecter le protocole sanitaire adopté en vue de lutter contre la propagation du coronavirus, et ce, en respectant les mesures en vigueur en la matière». L'Anie a également recommandé de mettre les bavettes, de respecter les règles de la distanciation physique en laissant une distance de 1,5 m entre les personnes dans les files, tout en réservant une seconde file aux personnes âgées et personnes à besoins spécifiques, en sus d'établir deux passages dans la salle : le premier dédié à l'entrée et le second à la sortie, tout en respectant le sens unique, avec mesure de la température des personnes participantes avant leur accès à la salle.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Campagne électorale

Plus que quelques jours pour convaincre...

Les dirigeants des partis politiques et les candidats aux élections locales du 27 novembre ont encore quatre jours pour convaincre et mobiliser l'électorat. Jusque-là, la campagne pour l'élection des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), lancée le 4 novembre, a été décrite comme terne par les médias et présentée comme suscitant peu d'engouement...

Cette semaine encore, les mêmes facteurs défavorables se sont conjugués pour compliquer la tâche aux candidats et à leurs soutiens : la météo est restée exécrable avec de fortes pluies et les inondations de voies publiques... (Photo : D.R)

Seul le journal télévisé de 20h des chaînes publiques donne une visibilité à cette campagne à travers les retransmissions de meetings en salle ou les rencontres de proximité dans un café ou sur une placette. Cette semaine encore, les mêmes facteurs défavorables se sont conjugués pour compliquer la tâche aux candidats et à leurs soutiens : la météo est restée exécrable avec de fortes pluies et les inondations de voies publiques et éboulements qui ont gêné, voire bloqué carrément la circulation sur les routes et en ville. La situation sanitaire a pris des tournures inquiétantes du fait de la remontée du nombre de cas de contaminations et le risque d'une quatrième vague de l'épidémie de Covid-19 évoquée par les spécialistes ; le climat social est toujours perturbé par la chute du pouvoir d'achat provoqué par la hausse des prix de plusieurs produits alimentaires dont la pomme de terre et le poulet, enfin, la situation tendue dans la région a de quoi préoccuper les Algériens. Malgré ces difficultés, la deuxième semaine de la campagne électorale a paru un peu plus dynamique et animée. Sur certains panneaux d'affichage, on peut voir la liste des candidats et leurs photos, et connaître leurs professions. Les dirigeants des partis ont continué à sillonner le pays et les candidats indépendants ne lâchent pas prise eux aussi. La campagne électorale est une opportunité pour les nouvelles formations politiques de se faire connaître. C'est le cas du parti Mouvement des jeunes Algériens (MJA) dont le président Omar Brixi Gormat a animé, jeudi, un meeting populaire à Boughezoul, au Sud de Médéa. Il a mis l'accent sur «la nécessité d'ouvrir la voie aux compétences et les associer à la gestion et la prise de décision, de regagner la confiance des citoyens». Car, estime-t-il, «ce n'est qu'à travers la compétence et la confiance qu'on pourra assurer le développement de notre territoire et contribuer à l'essor économique du pays». Brixi Gormat a appelle à «éviter de reproduire les mêmes erreurs du passé et la persistance de certaines pratiques, à l'origine, a-t-il expliqué, des crises qui ont secoué le pays». «Les électeurs ont besoin, a conclu le président du MJA, d'élus qui soient à leur service, s'engagent, à travers des actes, non pas des paroles ou promesses, à concrétiser leurs attentes et contribuer à l'amélioration de leurs conditions de vie».

De son côté, le secrétaire général du parti le Front de libération nationale (FLN), Abou El Fadl Baadji, a affirmé à Jijel, où il était en meeting, qu'en cas d'obtention de la majorité au sein des Assemblées communales et de wilaya lors des prochaines élections, sa formation politique «œuvrera à concrétiser davantage de stabilité et de développement dans le pays».

Il a estimé, à cet égard, que «l'éveil et la nouvelle orientation politique et économique engagés par l'Algérie à travers des décisions souveraines prises par les Hautes Autorités du pays ont dérangé beaucoup de lobbies à l'intérieur du pays et à l'étranger». Il a ajouté que «certains Etats voient mal le retour au-devant de la scène de la diplomatie algérienne dans la région, ainsi que les dernières décisions de l'Etat visant la diversification économique et l'ouverture sur de nombreux grands marchés internationaux dont ceux de la Chine, la Turquie, la Russie, l'Espagne et l'Italie».

Le président du Mouvement El-Bina, Abdelkader Bengrina a plaidé, quant à lui, depuis Sidi Bel-Abbès, pour l'impératif de «choisir des candidats capables de gérer efficacement les APC/APW pendant une durée de 5 ans et de répondre aux aspirations et besoins exprimés».

Les futurs élus sont appelés à «assumer leur responsabilité, s'engager au service du citoyen et réaliser le développement durable notamment dans les zones recu-

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

LE FAIT DU JOUR

FAIBLE PRÉSENCE DES FEMMES SUR LES LISTES

La présence des femmes sur les listes électorales ne représente que 13% pour les Assemblées communales, selon l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), un taux qui remet en question la participation des femmes à la vie politique.

Lors des législatives du 12 juin dernier, seules 34 femmes, soit 8%, ont décroché un siège à l'APN. Le même scénario risque donc de se reproduire pour ce scrutin. Bien que les partis participant à ces élections soulignent l'importance de la présence des femmes sur leurs listes électorales, beaucoup d'observateurs constatent leur absence quasi totale sur certaines listes, leur représentation n'excédant pas les 10%, contrairement aux élections précédentes où le système de quotas, fixé à 30%, garantissait la présence des femmes aux assemblées élues.

Pour le politologue Noureddine Bekkis, la principale raison de cette défection est due à l'annulation du système des quotas dans la nouvelle loi relative au régime électoral qui prévoit également le système de la liste ouverte, soit l'absence de classement sur les listes électorales. Le nouveau Code électoral consacre la parité hommes-femmes lors de l'élaboration des listes électorales au niveau national et local. «Sur une liste, un parti politique ou un groupe de citoyens doit donc mettre autant d'hommes que de femmes. Reste que l'élection des femmes n'est plus garantie, puisque les électeurs pourront jeter leur dévolu sur les candidats de leur choix, indépendamment du sexe. Or, dans l'ancien texte, la présence d'au moins un tiers des femmes était non seulement exigée, mais également garantie, y compris lors du décompte final des voix», présisera-t-il. «Il ne s'agit nullement d'une «rupture» avec l'action politique, mais plutôt de l'éducation politique dans le pays qui conserve encore son héritage traditionnel». Aussi, la participation aux élections se fait sur la base de la «promotion sociale», non sur la base du militantisme politique, ce qui a fait que les femmes sont restées réticentes par rapport à l'action politique et à la participation aux élections, qu'elles soient locales ou nationales, car elles savent que les politiques sont vus par la société en tant qu' «opportunistes». La participation des femmes est tributaire de la «réconciliation» des Algériens avec l'exercice politique.

Les perceptions partisanes étroites, les idéologies et le système patriarcal et tribal ne permettent pas aux femmes de participer à une compétition publique équitable et visible de tous.

Le système des quotas révolu

Pour sa part, l'ancien parlementaire et juriste, Souilah Boudjemaâ, rappelle que la femme, présente «en force», a contribué à la libération du pays et à sa construction après l'indépendance. «Cependant, les récents développements politiques ne sont pas en phase avec l'évolution de la participation des femmes à la vie politique», ajoute-t-il. Les perceptions partisanes étroites, les idéologies et le système patriarcal et tribal ne permettent pas aux femmes de participer à une compétition publique équitable et visible de tous. Certaines croyances ont même remis en question sa présence dans la sphère politique. La preuve est que certaines femmes ne veulent pas montrer leur visage lors de la campagne électorale. Pour le juriste, le système des quotas ne fonctionne pas en Algérie.

Un simple «décor» ?

Ancienne députée, Fouzia Bensahnoun assure que la condition de la présence de 50% de femmes sur les listes électorales est «très difficile» à remplir, et ajoute que pour une commune avec 33 candidats sur une liste électorale pour chaque parti, il faudrait 15 femmes, ce qui n'existe pas dans la réalité. «Imaginez que dans chaque commune, nous ayons 5 listes, c'est-à-dire pour chaque liste 15 femmes, cela donnerait 75 femmes, ce qui est difficile à concrétiser voire impossible». Ce mécanisme de candidature fait des femmes un «simple décor» sur les listes électorales puisque, souvent, elles ne disposent d'aucune formation politique. «Elles n'ont même pas le courage de montrer leur photo sur la liste électorale. Cela dénote de l'absence d'éducation politique et partant, limite les listes électorales.»

Salima Ettouahria

El Watan

UN BUDGET DE 8,67 MILLIARDS DE DINARS ALLOUÉ AUX ÉLECTIONS LOCALES

L'ANIE dénonce le non-respect du protocole sanitaire

Les autorités viennent de rendre publique l'enveloppe financière allouée à cette échéance électorale et qui est de 8,67 milliards de dinars (plus de 867 milliards de centimes).

La campagne électorale pour les élections locales anticipées du 27 novembre entame sa troisième et dernière semaine. C'est donc la dernière ligne droite pour les partis et les listes indépendantes pour convaincre les électeurs de choisir leurs candidats, dans un contexte politique et social morose, loin des dynamiques qui caractérisaient la scène politique à la veille de pareils rendez-vous électoraux. Les autorités mettent, à moins de dix jours de ce scrutin, les dernières retouches. Elles viennent, à cet effet, de rendre publique l'enveloppe financière allouée à cette échéance électorale et qui est de 8,67 milliards de dinars (plus de 867 milliards de centimes). Un peu moins que le montant dégagé pour les dernières élections législatives, dont le budget était de 8,8 milliards de dinars. Le gros de ce crédit est destiné au ministère de l'Intérieur pour couvrir les dépenses de fonctionnement des délégations de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), soit un montant de 7,75 milliards de dinars. Les détails de ces dépenses sont mentionnés dans le décret présidentiel publié dans le dernier *Journal officiel*. Le décret 21-42 du 10 novembre 2021 stipule l'ouverture d'un crédit de 8,67 milliards applicable aux budgets de fonctionnement des ministères de l'Intérieur, de la Communication et de la Justice. Après le département de l'Intérieur, c'est l'administration centrale du ministère de la Communication qui bénéficie, en vertu du même décret, d'une enveloppe de 540 millions de dinars. Un autre montant de 380 millions de dinars est affecté à l'administration centrale du ministère de la Justice, constituant les dépenses liées à la préparation et à l'organisation de la même échéance électorale.

PHOTO : D. R.

Un meeting où le masque et les gestes barrières sont inexistants

MESURES BARRIÈRES BAFOUÉES

Sur le volet organisationnel, l'ANIE confirme l'entame de la préparation des bulletins de vote et affirme que certaines wilayas ont déjà commencé à les réceptionner. Par ailleurs, l'ANIE a, à quelques jours de la clôture de la campagne, dénoncé le non-respect par certains animateurs de la campagne électorale du protocole sanitaire contre la Covid-19. Sans les citer nommément, l'autorité présidée par Mohamed Charfi a invité les candidats, qui animent les meetings, au respect des gestes barrières pour éviter les conséquences néfastes qui pourraient résulter de ce relâchement. L'ANIE a rappelé, dans un communiqué, l'obligation de porter un masque et de respecter la distanciation physique. Elle a également insisté sur la prise de la température corporelle de tous les assistants aux meetings mais aussi sur l'interdiction des serrements de main et la distribution des boissons ou de nourriture.

Enfin, l'autorité des élections a appelé à aérer les salles de meeting et à mettre du gel désinfectant à disposition des participants. Faut-il rappeler qu'un protocole sanitaire pour les élections locales a été signé entre l'ANIE et le ministère de la Santé pour la prévention de la propagation du coronavirus. Apparemment, ce protocole est loin d'avoir été respecté alors que la 4e vague de la Covid-19 se précise, selon de nombreux spécialistes.

Nabila Amir

LE JEUNE INDÉPENDANT

Les candidats tenus de respecter les mesures de prévention du Coronavirus

L'AUTORITÉ nationale indépendante des élections (ANIE) a réitéré dans un communiqué, jeudi, son appel aux animateurs de la campagne électorale, en prévision des locales du 27 novembre courant, quant à la nécessité de respecter le protocole sanitaire adopté, en vue de lutter contre la propagation du Coronavirus.

«Dans le cadre du déroulement de la campagne électorale, en vue de l'élection des Assemblées populaires de la commune et de wilaya (APC et APW), le 27 novembre, il a été donné à l'ANIE de constater un relâchement dans l'application stricte du protocole sanitaire de lutte contre la propagation du Coronavirus, par les partis et les listes indépendantes candidats à ce rendez-vous, ce qui pourrait résulter en des répercussions qui portent atteinte à la santé publique, notamment dans le contexte des dangers de la 4e vague de propagation du virus».

Ainsi, par souci de préserver l'intégrité des citoyens, l'ANIE rappelle à l'adresse de l'ensemble des candidats et des participants aux meetings et aux rassemblements, à l'occasion de la campagne électorale, la nécessité de «respecter le protocole sanitaire adopté en vue de lutter contre la propagation du Coronavirus, et ce, en respectant les mesures en vigueur en la matière». L'ANIE a également recommandé de mettre les bavettes, de respecter les règles de la distanciation physique et de laisser une distance de 1,5 m entre les personnes dans les files, tout en laissant une seconde file pour les personnes âgées et les personnes à besoins spécifiques, en sus d'établir deux passages dans la salle: le premier dédié à l'entrée et le second à la sortie, tout en respectant le sens unique, avec mesure de la température des personnes participantes avant leur accès à la salle. **S. N.**

LE JEUNE INDÉPENDANT # 7146 DU SAMEDI 20 NOVEMBRE 2021